



النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية
The Algerian tax system in light of tax reforms

منصور شريفة^{1*}، عدة أسماء²
MANSOUR Cherifa¹, ADDA Asma²

¹ دكتوراه، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. cherimosta_mansour@hotmail.com
² طالبة دكتوراه، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. adda.asmaa90@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2019/12/16

تاريخ الاستلام: 2019/11/02

ملخص:

تبرز هذه الورقة البحثية أهمية النظام الضريبي، ومدى فعاليته في مواكبة سير الحسن لاقتصاد الوطني، والدور الذي تلعبه الحكومة الجزائرية عبر تبني عدة إصلاحات الضريبية التي شرعت فيها مع مطلع التسعينات كخطوة هامة نحو تبسيط النظام الضريبي في ظل الانفتاح الاقتصادي، ومن أجل إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كمصدر أساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: الجباية؛ النظام الضريبي؛ الجباية العادية.
تصنيف JEL: E62؛ G32؛ H61.

Abstract:

This research paper highlights the importance of the tax system, its effectiveness in keeping pace with the good progress of the national economy, and the role played by the Algerian government by adopting several tax reforms that it embarked on in the early nineties as an important step towards simplifying the tax system in light of economic openness, and in order to replace regular levy. Petroleum taxation as a primary source of financing the state's general budget.

Keys words: Collection; Tax System; Regular Collection.

JEL classification codes: E62, G32, H61

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن الحديث عن نظام جبائي فعال، يستوجب الخوض في السياسة الجبائية بمكوناته من المحيط الجبائي مرورا بالهيكل الجبائي ومدى تفاعلها مع بعضها البعض للوصول إلى سياسة جبائية واضحة المعالم الاقتصادية متناسقة في تشريعاتها ومواتية في اختيار الإستراتيجية المثلى لتفعيل هذه السياسة عن طريق التدخل الحكومي من أجل الدفع بالتنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

إن السياسة الجبائية في الجزائر لم تكن تمثل أولوية بالنسبة للسلطات العمومية، فترة ما بعد الاستقلال، حيث عرفت العديد من القطاعات إعفاءات و من بينها القطاع الفلاحي و بعض المؤسسات الناشطة في القطاع العمومي، لكن هذه الإستراتيجية غيرت مجراها إثر أزمة النفط 1986م، مما استوجب وضع أطر قانونية و تشريعية جديدة للمنظومة الجبائية الجزائرية و كان ذلك سنة 1991 م، حيث شملت الإصلاحات الجانب الهيكلية للتنظيم الإداري و الجانب الهيكلية الأنماط الضريبية بإدخال تعديلات و تكييف النظام الجبائي قصد تحقيق الأهداف المسطرة في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي، ومواكبة عملية التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

1.1. الإشكالية: في هذا الإطار يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

ما هي أهم مكونات النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات الضريبية ؟ وهل كانت لها فعالية مثلى في تحقيق ذلك؟

2.1. فرضيات الدراسة:

الإصلاح الضريبي ركيزة أساسية لتنوع مصادر تمويل الإيرادات العامة من أجل تغطية النفقات العامة .

3.1. المنهج المستخدم: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، بالإضافة الى المنهج التحليلي ذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوافق مع مشكلة البحث، خاصة البيانات والإحصائيات الرسمية للجزائر الصادرة عن وزارة المالية، عن التقرير العربي الاقتصادي الموحد، والديوان الوطني للإحصاء التي شملت اقتصاد هذا البلد في فترة محل الدراسة.

4.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في البحث عن السبل التنوع الجبائي للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى التي أصبحت تلعب دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن.

. خطة الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على العناصر الآتية:

- ✓ مفاهيم عامة حول النظام الضريبي.
- ✓ الإصلاحات الضريبية في الجزائر.
- ✓ تقييم النظام الضريبي بعد الإصلاح.
- ✓ مدى استقرار النظام الضريبي في الجزائر.

2. مفاهيم عامة حول النظام الضريبي:

1.2 مفهوم النظام الضريبي:

هو مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وتتمثل في مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية مذكرة ومذكرات تفسيرية تسعى الى تحقيق أهداف السياسة الضريبية (بوعلام، 2012، صفحة 137) .

يعتبر النظام الجبائي مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية، كما يرى البعض ان النظام الجبائي يتمثل في هيكل الجبائي ذو

ملاح وطريقة عمل محددة وملائمة للقيام بدوره، ووفقا لهذا الرأي فإن الهيكل الجبائي يتمثل في بناء مكون من عدة صور فنية للضريبة ذات أوزان نسبية متقاربة أو متباعدة.

تعرف الجباية هي عبارة عن مجموعة الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تتكون من الضرائب، الرسوم، الإتاوات والمساهمات الاجتماعية (عتير، 2012، صفحة 69).

أما الضريبة يمكن تعريفها " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة وذلك بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي و دون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية (محززي، 2008، صفحة 13).

يمكن التمييز بين الضريبة والرسم هو الرسم ذلك المبلغ الذي تجنيه الدولة أو أحد الشخصيات العامة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم مقابل نفع خاص يعود عليهم بالخدمة. (العلي، 2007، صفحة 84).

2.2 أهداف النظام الجبائي:

يهدف النظام الجبائي الى تحقيق جملة من الأهداف المسطرة وفق خطط اقتصادية اجتماعية وسياسية، ومن أبرز هذه الأهداف نجد (مراد، 2011، صفحة 22):

- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار.
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل و العمل على حماية القدرة الشرائية.
- إرساء نظام ضريبي بسيط و مستقر في تشريعاته.
- إعادة هيكلة و تنظيم المصالح الجبائية.
- تحقيق أهداف اجتماعية وتتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية.

3.2 عناصر النظام الجبائي:

يرتكز النظام الجبائي على ثلاث عناصر أساسية والمتمثلة في (مراد، 2011، صفحة 20):

الأهداف: يسعى أي نظام جبائي الى تحقيق أهداف محددة و هي نفسها أهداف السياسة الجبائية التي تحددها الدولة وفق سياسة اقتصادية، لذلك تختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى، فهدف النظام الجبائي في الدول المتقدمة يعتبر مصدر رئيسي لعملية التمويل، و أداة فعالة تتدخل الدولة من خلالها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و توجيه النشاط الاقتصادي نحو اتجاه معين، أما الدول النامية فإن أهم أهداف النظام الجبائي تكمن في تشجيع الادخار و الاستثمار من خلال فرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي الزائد و تعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية و توجيهها لأغراض التنمية.

العنصر الفني: تختار الدولة عادة الوسائل الفنية ما يسمح لها بتحقيق حصيلة جبائية كثيفة تتميز بالثبات من جهة و المرونة من جهة أخرى، كتوسيع مجال فرض الضريبة على الرسم على القيمة المضافة ، و تحقيق العبء الضريبي باستعمال الضريبة التصاعدية مثل الضريبة على الدخل الإجمالي .

العنصر التنظيمي: تبرز أهمية العنصر التنظيمي عند فرض ضريبة جديدة أو عند تحديد عناصر وعائها ، إذ يجب أن تكون هذه الضريبة متفقة مع جميع الضرائب الموجودة قبلها أي مراعاة التنسيق الضريبي، و ذلك حفاظا على وحدة الهدف للنظام الجبائي.

4.2 مكونات النظام الضريبي:

يوجد مصادر عديدة ومتنوع نجد من أهمها:

- نظام الضرائب الوحيدة و الضرائب المتعددة : إن نظام الضريبة الوحيدة كان الطابع المميز للأنظمة الضريبية البدائية، ويقصد بنظام الضريبة الوحيدة اعتماد الدولة في إيراداتها على ضريبة واحدة فقط، ويقوم على ضريبة واحدة تفرض على موضوع واحد أي وعائها واحد بصفة أساسية كنتاج الأرض أو الثروة. ومن أمثلة نظام الضريبة الواحدة ما ندى به

الفيزوقراطيون في القرن الثامن عشر من فرض هذه الضريبة على الناتج الصافي للزراعة وإلغاء نظام الضرائب متعددة الذي كان سائدا في فرنسا آنذاك. و من ثم لا جدوى من فرض الضرائب على الأنشطة الأخرى .

أما نظام الضريبة المتعددة وهو ما تأخذ به النظم أو الضريبية الحديثة، يقوم على تنوع الضريبة وتعدد الأوعية الضريبية بحيث يضم الوعاء الضريبي كل أوجه النشاط الاقتصادي ومن أمثلتها، الضرائب على دخول الأفراد، الضرائب على الأعمال، الضرائب على الإنفاق، الضرائب على الإنتاج... الخ.

● **الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال :** المقصود بالضريبة على الأشخاص هي الضريبة التي تفرض على الأفراد كوجود طبيعي ، أي تتخذ الأشخاص ذاتهم موضوعا لها ، لذا سميت بضريبة الرؤوس أو الفردة ، و تنقسم ضريبة الفردة الى قسمين: ضريبة الفردة الموحدة تفرض بسعر واحد (مبلغ واحد) على جميع الأفراد دون تفرقة ، أي لم تأخذ بنظر الاعتبار ظروفهم الشخصية و مقدرتهم المالية ، و الثانية ضريبة الفردة المتدرجة تفرض بأسعار مختلفة تبعا لتعدد الطبقات ، و بذلك تتطلب ضريبة الفردة المتدرجة تقسيم المجتمع الى طبقات اجتماعية تبعا للثروة التي تملكها و لكل طبقة سعرها الخاص بها دون التمييز بين أفرادها و بذلك تكون أقرب الى العدالة من ضريبة الفردة الموحدة ، و رغم ذلك فان هذا الأسلوب الضريبي لا يحقق العدالة حيث أن الأفراد في المجتمعات الحديثة غير متساويين في الكفاءة المالية ، كما أن حصيلتها ليست كبيرة بالإضافة الى زيادة نفقات جبايتها ، لذا فان هذا النوع من الضرائب لا وجود له في الدولة الحديثة و أصبحت الأموال وحدها هي المادة التي تفرض عليها الضريبة .

● **الضرائب المباشرة:** من بين الأنواع الرئيسية للضرائب المباشرة نجد:

الضرائب على الدخل كانت معروفة في الفكر المالي القديم و لكنها كانت قليلة الأهمية ، أما في الفكر المالي الحديث فأنها تعتبر أهم الأدوات المالية و أكثرها مرونة لتمويل النفقات العامة ، و تفسر هذه الأهمية بسبب انتشار التجارة و الصناعة و ظهور أنواع جديدة من دخول الثروة المنقولة التي لم تكن موجودة سابقا ، و الاعتقاد السائد بان الدخل هو أفضل مقياس لقدرة الأفراد على دفع الضرائب ، و أن الضريبة التي تفرض عليه تحقق العدالة فضلا عن غزارة إيراداتها و مرونته ، و لقد عرف الدخل بأنه عبارة عن تيار من الإشباع يتدفق خلال فترة زمنية معينة الاقتصادي "فيشر"، و عرفه بأنه القيمة النقدية للسلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من مصدر معين خلال فترة زمنية معينة الاقتصادي "هيكتنز" (داود، 2013، صفحة 98).

● **الضرائب غير المباشرة:** إن الدولة الحديثة لا تستطيع الاستغناء عن فرض الضرائب غير المباشرة، علما أن هذه الضرائب متنوعة و متعددة، والذي يجمع بينها أنها تفرض في الأصل على استعمالات الدخل أو أوجه إنفاقه أو تفرض على المال بمناسبة تداوله أو انتقاله من جهة الى أخرى، وهكذا يمكن تقسيم الضرائب غير المباشرة الى:

○ **الضرائب على تداول الأموال:** تفرض معظم الدول ضريبة على التصرفات و المعاملات و على تداول القانوني للأموال مثل رسوم التسجيل، رسوم القضائية، رسوم الطوابع (الدمغة) على المستندات... الخ.

○ **الضرائب على الإنفاق:** تعتبر من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة و تفرض على بعض أنواع السلع أو قد تفرض كضريبة عامة على استهلاك السلع والخدمات، لذلك تسمى بضريبة الاستهلاك.

○ **الضرائب الجمركية:** وهي الضرائب المفروضة على السلع التي تجتاز الحدود بمناسبة استيرادها و تصديرها. و تفرض الضرائب الجمركية إما على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة و تسمى "بالضريبة القيمة"، أو تفرض بمقدار معين على كل وحدة من وزن السلعة أو مقياسها أو عددها أو حجمها و تسمى بالضريبة النوعية.

○ **الإيرادات شبه الضريبية:** تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية مصدر آخر من الإيرادات أطلق عليها بعض الكتاب الإيرادات شبه الضريبية، أو رسوم شبه الضريبية و يقصد بها الاقتطاعات الجبرية التي تقع على منتفعين بعض المؤسسات العامة أو شبه العامة الاقتصادية و الاجتماعية ، و التي تخصص من أجل استخدامات محددة اقتصادية و مهنية و اجتماعية ، و المثال الواضح لهذه الإيرادات هي التأمينات الاجتماعية، حيث يدفع العاملون في المنشآت و الشركات

- نسبة من أجورهم لهيئة التأمينات ، كما تدفع الجهات التي يعملون بها نسبة مماثلة أو أكبر حتى تتوافر لدى الهيئة الموارد اللازمة لمجابهة نفقاتها من تعويضات و إعانات و مكافآت و غيرها للعائلة سواء في حالة مرض أو البطالة .
- القروض والرسوم: تعتبر القروض من الإيرادات الاستثنائية التي غالبا ما تلجأ إليها الدولة، لمواجهة آثار ظروف الاستثنائية قد تطرأ عليها، كما في حالة عجز الموازنة العامة، أو لتمويل مشروعات التنمية والإنفاق منها على تسديد هذه القروض، وذلك للحاق بركب التقدم العلمي.
- الإصدار النقدي: يعد الإصدار النقدي أحد الوسائل التمويلية لإيرادات الدولة تملك الدولة وحدها حق إصداره، وعادة ما تلجأ إليه الدولة إما لتمويل برنامج استثماري له أهمية خاصة لا تتاح له موارد تمويل أخرى، أو لسد ما قد تعجز الموارد الأخرى مثلا الضرائب أو القروض أو غيرها عن توفير الأموال اللازمة له، وإما لتمويل النفقات الحربية التي تتزايد كل يوم، أو في حالة عجز الموازنة العامة للدولة.

3. الإصلاحات الضريبية في الجزائر:

لقد عرف النظام الضريبي الجزائري عدة إصلاحات بعد سنة 1991 ليتمشى والتطورات الاقتصادية الوطنية والدولية تلك الفترة حيث كان من الضروري اتخاذ مجموعة من الإصلاحات التي أدرجت في النظام الضريبي في سياق التحولات التي عرفتها الساحة الدولية.

1.3 أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر وأهدافه:

- من بين أسباب الإصلاح في هذا النظام ما يلي (رزيق، 2003، صفحة 163):
- التغييرات المستمرة والمختلفة في القوانين الجبائية أدت الى تعقد النظام الجبائي.
 - تقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاته.
 - ضعف العدالة الضريبية واتساع فجوة التهرب والغش الجبائي.
 - عدم مرونة النظام الضريبي القديم، حيث الزيادة في الحصيلة أقل من الزيادة من الناتج المحلي.
- وتمثلت الأهداف التي يصب إليها الإصلاح كالتالي:
- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيه نحو الاستثمار الإنتاجي، و تخفيف الضغط الجبائي الناتج عن تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها (قدي، 2003، صفحة 03).
 - توفير المناخ الملائم للاستثمار مع توفير الحوافز للقطاع الخاص و خلق المنافسة وعدم عرقلة وسائل الإنتاج.
 - إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية من خلال زيادة نسبة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة.
 - توسيع الوعاء الضريبي و تخفيض أسعار الضرائب.
 - إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم.
 - خلق شروط ملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات.

2.3 تشخيص الإصلاحات الضريبية :

يتضمن برنامج الإصلاح الضريبي لسنة 1992 ترتيب ثلاثة أنواع من الضرائب الجديدة وهي: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

. الضريبة على الدخل الإجمالي: لقد أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991 حيث ورد في المادة رقم (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي:

" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة " (مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، 2003)

كما تنص المادة (02) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2012 يتكون الدخل الصافي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف التالية :

- الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية.
 - أرباح المهن غير التجارية.
 - عائدات المستثمرات الفلاحية.
 - الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية.
 - عائدات رؤوس الأموال المنقولة،
 - المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية. (المماثلة، 2009، صفحة 13)
- بحيث الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة مباشرة وتصاعديّة حسب الجدول التالي:

جدول رقم(01): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي لسنة 2017 :

معدل الضريبة %	الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0	لا يتجاوز 120000
10	من 120001 إلى 360000
20	من 360001 إلى 360000
30	من 360001 إلى 14400000
35	أكثر من 14400000

المصدر: المادة 2 من القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، العدد 77، ص 44.

كما ويعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي بنص المادة (05) من نفس القانون الأفراد الذي يتساوى دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضرائب على الدخل الإجمالي إلى جانب الأجانب من السفراء والدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليون إذا منحت نفس الامتيازات لهذه الفئة من الجزائريين في البلدان الأجنبية.

كما تستثنى أيضا من الضريبة فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية التي دامت حيازتها لأكثر من عشر سنوات.

. الضريبة على أرباح الشركات: تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 1991م، حيث تنص المادة رقم (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة (136)، وتسمى هذه الضريبة، "الضريبة على أرباح الشركات". وهي ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي تحققها الأشخاص المعنوية، في إطار وضع نظام ضريبي خاص بالشركات يتميز عن النظام المطبق على الأشخاص الطبيعية، وتتميز الضريبة على أرباح الشركات بعدة خصائص:

- ضريبة وحيدة: تفرض على الأشخاص المعنويين.
- ضريبة عامة: تفرض على مجمل الأرباح دون التمييز لطبيعتها.
- ضريبة سنوية: تفرض مرة واحدة في السنة على الأرباح المحققة خلال السنة.
- ضريبة نسبية: حيث يخضع الربح الضريبي لمعدل ثابت و ليس لجدول تصاعدي.
- ضريبة تصريحية: بحيث يتعين على المكلف تقديم تصريح سنوي لجميع أرباحه.

و لتحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، تنص المادة رقم (140) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: " الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات من أية طبيعة كانت التي تنجزها كل مؤسسة أو وحدة أو مستثمرة تابعة لمؤسسة واحدة بما في ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الاستغلال أو في نهايته . " فان الضريبة على أرباح الشركات تلاءم أكثر شركات الأموال و هي تعمل على عصنة جباية الشركات و جعلها أداة للانتعاش الاقتصادي (مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، 2003).

معدلات الضريبة على أرباح الشركات: تحدد الضريبة على أرباح الشركات من خلال عدة معدلات:

المعدل العام: من خلال هذه الطريقة يتم احتساب معدل الضريبة كما يلي:

✓ 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج مواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية.

✓ 25% فيما يخص الأنشطة التجارية والخدمات.

✓ 25% في حالة الأنشطة التي يتجاوز فيها رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات أكثر من 50% من رقم الأعمال الإجمالي خارج الرسم.

المعدل المخفض :تحقق الأرباح المعاد استثمارها الى معدل مخفض يساوي 12.5% انطلاقا من سنة 1998 ثم تم إلغاؤه بموجب قانون المالية التكميلي 2008 و تم إلزام المؤسسات التي استفادت من تخفيض أو إعفاء من الضريبة في اطار دعم الاستثمار بإعادة استثمار حصة الاستثمار الموافقة لهذه النسبة في اجل أربع سنوات .

. ضريبة القيمة المضافة: إن تشكيل ضريبة القيمة المضافة لأول مرة في الجزائر تجسيد لمسعى المشرع الجزائري للتحويل نحو نظام الضرائب العصرية. فضريبة القيمة المضافة احدثت كذلك بموجب قانون المالية لسنة 1991 ، وهي ضريبة على السلع والخدمات تقوم المشروعات (المؤسسات) بتحصيلها على مراحل ولكن المشتري النهائي هو الذي يتحمل عبئها الكامل في النهاية.

شكل إحداث ضريبة القيمة المضافة احد ركائز الإصلاح الضريبي في الجزائر ونقله نوعية في مجال الإصلاح، وجاءت هذه الضريبة لتعويض نقائص وغيوب نظام الرسوم على رقم الأعمال الذي كان معمول به من قبل، والمتمثل في الرسم الوحيد الإجمالي على الناتج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) الذي يمتاز بمحدوديته بالنسبة لمجال تطبيقه والحق في الحسم بالإضافة الى كثرة معادلته وارتفاع نسبه وكثرة الإعفاءات الممنوحة، حيث حقق الإصلاح الضريبي في مجال الضريبة على القيمة المضافة ما يلي:

- توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة.

- التخفيض في عدد المعدلات.

- عمومية وشمولية الخصم.

- تحديد قاعدة ضريبية جديدة.

- التخفيض في عدد الإعفاءات.

. الضريبة الوحيدة الجزافية :لقد استحدثت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2007 لتحل الضريبة الوحيدة الجزافية محل النظام الجزافي الذي كان سائدا من قبل حيث عوضت هذه الضريبة ضريبة الدخل الإجمالي وضريبة القيمة المضافة وكذا الرسم على النشاط المني وهي تمس الأشخاص الطبيعيين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم سقف 30 000 000 دج سنويا والذين يمارسون نشاط تجاري بيع السلع أو تأدية الخدمات وقد أضاف المشرع في مجال تطبيق هذه الضريبة الأشخاص المعنوية بالإضافة الى نشاطات الإنتاج و أصبحت تقتطع هذه الضريبة وفق النسب التالية :

- 5 % بالنسبة لبيع السلع و الخدمات .

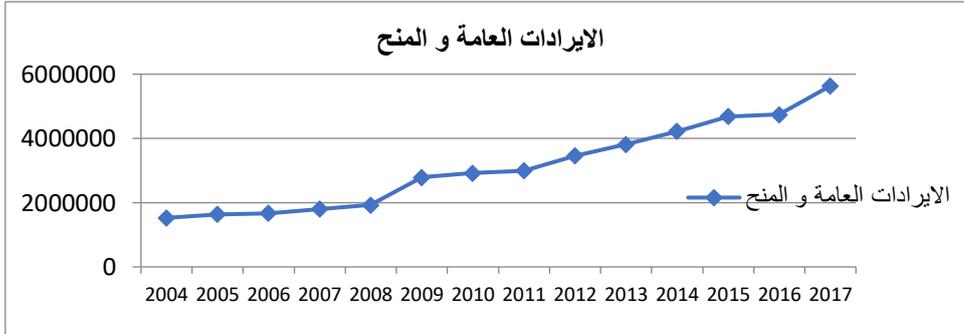
- 12 % بالنسبة للنشاطات الأخرى .

4. تقييم النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاح:

عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل من خلال المجهودات المبذولة من طرف الدولة لإخراج البلاد من حالة التخلف والدفع بها الى طريق التنمية الاشتراكية، يهدف الى تدخل القيادة السياسية لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

1.4 تطور الإيرادات العامة والمنح خلال فترة 2004. 2017:

شكل رقم (01) : إجمالي الإيرادات العامة والمنح لدولة الجزائر خلال السنوات 2004. 2017.



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2001، 2010، 2012، 2014، 2018.

تشير البيانات المتاحة في الشكل رقم (01) إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح، قد ارتفعت بنسبة كبيرة للعام الثاني بعدما بلغت نسبتها خلال عام 2004 إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 30.42% أي بمبلغ يقدر بـ 30,881 مليون دولار أمريكي، لتصل عام 2005 نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 40.8% بمقيمة تقدر حوالي 42,016 مليون دولار أمريكي، وهذا ما نلاحظه أيضا خلال السنتين 2007 و 2008 حيث ارتفعت الإيرادات العامة والمنح مقارنة بالسنة السابقة إذ تصل خلال سنة 2007 إلى 39.2% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 53,163 مليون دولار أمريكي، وارتفعت بشكل قياسي سنة 2008 لتصل نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 47.0% بمبلغ يقدر بـ 80,385 مليون دولار أمريكي، ويعزى الارتفاع الكبير للإيرادات بشكل أساسي لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة (2007 - 2008) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع الإيرادات العامة و المنح خلال نفس الفترة، والتي تعتبر المورد الرئيسي للإيرادات العامة لميزانية الدولة. كما ساهمت الإيرادات الضريبية من جهة أخرى في ارتفاع الإيرادات العامة بسبب الإصلاح الضريبي الذي واجهته الدولة، لقد كان للأزمة المالية لسنة 2009 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالمحروقات والحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد واجه، نتج عن هذه الأزمة انخفاض أسعار النفط وبالتالي تأثرت الإيرادات النفطية بالشكل السلبي (انخفاض الإيرادات النفطية) ما يؤثر مباشرة على الإيرادات العامة للدولة وهذا ما لوحظ من خلال الشكل رقم (01)، لكن خلال سنتي الأخرتين من الدراسة نلاحظ انخفاض الإيرادات العامة سنة 2016 بنسبة تقدر 28,2% الى الناتج المحلي الإجمالي، وسنة 2017 لاحظنا ارتفاع بنسبة ضئيلة قدرت بـ 32,2% الى الناتج المحلي الإجمالي، لكن بقيت الإيرادات النفطية العامل المباشر الذي يؤثر على الإيرادات العامة، وعلى الرغم من انخفاض مساهمة الإيرادات النفطية بسبب انخفاض الإنتاج النفطي أو نموه بمعدلات ضئيلة ما ينقص من مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الحكومية، إلا أنها تبقى المصدر الرئيسي للموارد المالية بالنسبة للدولة بسبب محدودية مواردها الأخرى والتي لا تستطيع التحكم فيها من خلال سياستها المالية.

4.2. مساهمة الجباية العادية والجبائية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر:

تحليل جدول رقم (02) تطورات إيرادات الموازنة خلال السنوات 200-2017، ويمكن تقسيمها الى:

جدول رقم (02) : تطور الجباية العادية و الجباية البترولية خلال فترة 2004 إلى 2017 : المبالغ بالآلاف دج

السنوات	الجبابة العادية	النسبة %	الجبابة البترولية	النسبة %	المجموع الإيرادات العامة
2004	665.800.000	43.58	862.200.000	56.42	1.528.000.000
2005	736.830.000	45.05	899.000.000	54.95	1.635.830.000
2006	751.920.000	45.09	916.000.000	54.91	1.667.920.000
2007	829.616.000	46.02	973.000.000	53.98	1.802.616.000
2008	953.800.000	49.58	970.200.000	50.42	1.924.000.000
2009	1.158.100.000	41.56	1.628.500.000	58.44	2.786.600.000
2010	1.421.700.000	48.64	1.501.700.000	51.36	2.923.400.000
2011	1.520.000.000	50.80	1.472.400.000	49.20	2.992.400.000
2012	1.894.050.000	54.82	1.561.600.000	45.18	3.455.650.000
2013	2.204.100.000	57.70	1.615.900.000	42.30	3.820.000.000
2014	2.640.450.000	62.60	1.577.730.000	37.40	4.218.180.000
2015	2.961.710.000	63,23	1.722.940.000	36,77	4.684.650.000
2016	3.064.880.000	64.56	1.682,550,000	35,44	4.747430,000
2017	3.435.394.000	60.97	2.200.120.000	39,03	5.635.514.000

المصدر: قانون رقم 08.13 المؤرخ في 08/12/2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014 ، و قوانين المالية لسنوات 2004 الى غاية 2018 .

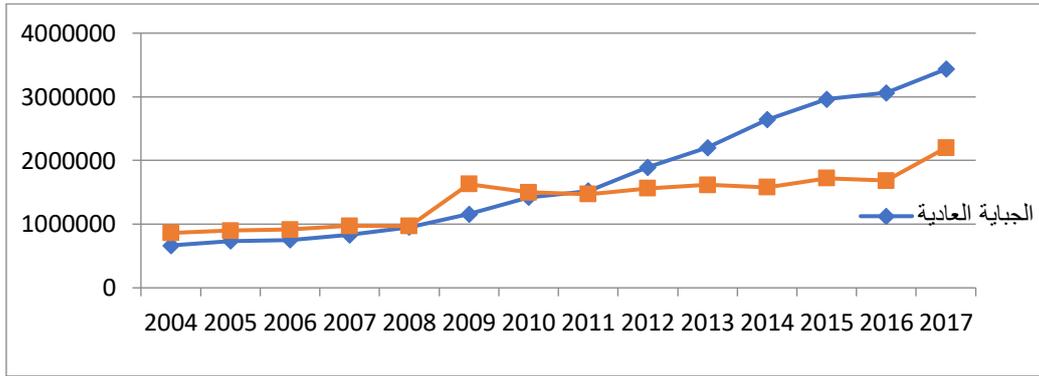
مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة : شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 66.580 مليون دج خلال سنة 2004 إلى 73.683 مليون دج سنة 2005 ، و استمرت هذه الزيادة لتصل الى 75.192 مليون دج سنة 2006 إلى 95.380 مليون دج سنة 2008 ، حيث بلغت المساهمات في الإيرادات الإجمالية 49.57 % و هذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة ، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية و ضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية و توسيع نطاق المبادلات ، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع و ذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيه رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي و التقليل من الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة

لقد شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا حيث بلغت 115.810 مليون دج سنة 2009 لتصل إلى غاية 142.170 مليون دج سنة 2010 ، و خلال السنوات الأخيرة نلاحظ تطور الإيرادات الجباية العادية يفوق الإيرادات الجباية البترولية حيث خلال سنة 2011 سجلت 152.000 مليون دج لتصل سنة 2012 إلى 189.405 مليون دج ، و بلغت 220.410 مليون دج سنة 2013 بنسبة مساهمة في الإيرادات الإجمالية 57,69 % ، و قدرت خلال سنة 2014 بـ 264.045 مليون دج ما يمثل 62,59 % من الإيرادات الإجمالية و استمرت في الارتفاع خلال ثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة لتصل سنة 2017 إلى 3.435.394 مليون دج، و هذا التحسن في الإيرادات الجباية العادية راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي و الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي و التهرب الضريبي بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص و من ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات و أخيرا يمكن تطوير مرد ودية الجباية العادية أكثر عن طريق فرض قوانين صارمة و المتابعة على تنفيذها ، لكون الجباية العادية أكثر استقرار و أقل تذبذبا من الجباية البترولية و هذا ما يساعد على الاستقرار الاقتصادي .

مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة: تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة.

من الجدول السابق يتضح أن الإيرادات الجباية البترولية خلال سنة 2004 بلغت 86.220 مليون دج ثم ارتفعت الى 89.900 مليون دج سنة 2005 ، وقد استمرت في الزيادة لتصل الى 91.600 مليون دج سنة 2006 أي بنسبة 54,91% من الإيرادات الإجمالية لتصل سنة 2007 إلى 97.300 مليون دج ثم تراجعت سنة 2008 الى 97.020 مليون دج بسبب الأزمة المالية التي وقعت خلال نفس السنة رغم ذلك تبقى المساهمات الجباية البترولية أكبر من المساهمة الجباية العادية ثم تحسنت باستمرار لتصل سنة 2009 إلى 162.850 مليون دج بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا ، لكن سرعان ما تراجعت خلال سنتي 2010 و 2011 و بسبب تراجع أسعار النفط تصل حوالي إلى 150.170 مليون دج و 147.240 مليون دج على الترتيب. نلاحظ خلال سنتي 2012 و 2013 ارتفعت على الترتيب الى 156.160 مليون دج و 161.590 مليون دج حيث بلغت نسبة المساهمة في موارد الميزانية نسبة 45,18% و 42,30% و هي اصغر نسبة أي تراجع الجباية البترولية مقارنة مع الجباية العادية راجع الى انخفاض أسعار النفط. عرفت الجباية البترولية سنة 2014 و 2016 تراجع حيث بلغت 157.773 مليون دج أي بنسبة 37,40% في مساهمة إيرادات الميزانية و سنة 2016 بلغت 1.682.550 مليون دج ، و هذا التراجع بسبب انخفاض سعر برميل النفط ، الذي ينعكس سلبا على احتياطات الصرف و انهيار الادخار و من ثم الاستثمار و النمو لكن سنة 2017 ارتفاع ضئيل قدر بـ 2.200.120 مليون دج .

شكل رقم (02) : تطور إيرادات الموازنة العامة (الجباية العادية و الجباية البترولية) و خلال السنوات 2004. 2017

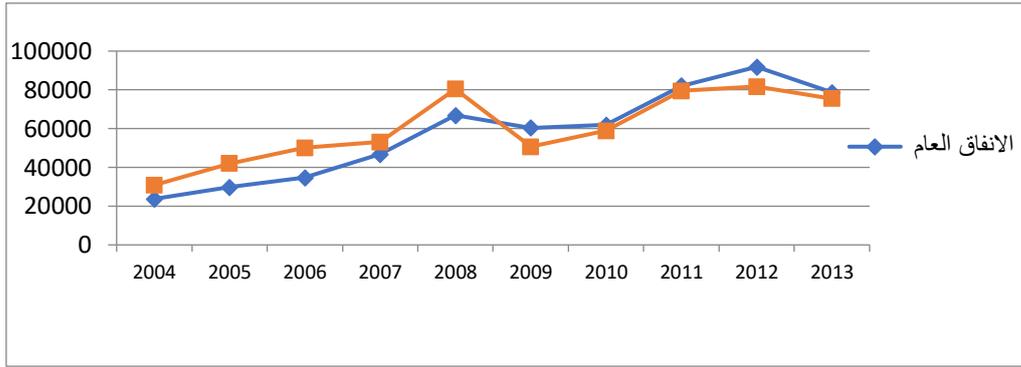


المصدر: قانون رقم 08.13 المؤرخ في 2013/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، وقوانين المالية لسنوات 2004 الى غاية 2018.

توصلنا الى أن هناك علاقة عكسية بين الموارد العادية (الجبائية و غير الجبائية) من جهة و الجباية البترولية من جهة أخرى ، فبسبب تناقص الجباية البترولية اضطرت الدولة الى رفع حاصل الموارد أخرى و البحث عن مصادر جديدة للتمويل ، من خلال تحليل مختلف العناصر التي من الممكن أن تكون عاملا من العوامل المؤثرة على الإيرادات البترولية ، توصلنا الى ارتفاع الهام في الإيرادات البترولية منها ارتفاع الهام لسعر الصرف (دولار مقارنة بالدينار الفعلي) ارتفاع الكمية المنتجة و المصدرة خاصة من الغاز الطبيعي ، ارتفاع سعر البترول ، و هكذا رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقرا لارتباطه و من تم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية منها : سعر البرميل الخام ، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي بالإضافة إلى عوامل أخرى ، و من هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية.

3.4. حصيلة تغطية الجباية للنفقات العامة:

شكل رقم (03) : تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة للجزائر 2004. 2017 (مليون دولار أمريكي)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2001 و 2010 و 2012 و 2014 و 2018 .

من خلال الشكل أعلاه لا حظنا عودة ارتفاع النفقات العامة في سنتي 2011 و 2012 حيث بلغت على التوالي حوالي 82,121 مليون دولار أمريكي و 91,871 مليون دولار أمريكي أي بنسب 41.2% و 45.0%، وتعتبر سنة 2012 تمثل المستوى الأعلى لإجمالي النفقات العامة وبلغ فيها الإنفاق العام أعلى نسبة مقارنة مع السنوات المدروسة لنفس الفترة، ويعزى ارتفاع الكبير للنفقات العامة سنة 2012 إلى ارتفاع الإيرادات العامة والمنح لنفس السنة. و كان السبب الرئيسي في هذه الفترة هو ارتفاع أسعار النفط التي هي بدورها أدت إلى ارتفاع الجباية النفطية و التي تعتبر المورد الرئيسي لموارد ميزانية الدولة، وعلى هذه الأسباب سعت الدولة لإتباع سياسات مالية توسعية و الرفع من نفقاتها العامة سنة 2012 لتغطية احتياجات تطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، ودعم النمو ومواجهة مشكلات البطالة والفقر وتدني الخدمات الاجتماعية، خاصة وأنها لا تستطيع الاعتماد بالكامل على القطاع الخاص للقيام بدور فاعل في مواجهة هذه التحديات، وذلك في الأجلين القريب والمتوسط، وبذلك فإن أمام الحكومة اختيار صعب بين معالجة ضغوط البطالة والفقر وما يترتب على ذلك من زيادة الإنفاق وبين ضبط وترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار السياسي. لكن سرعان ما انخفض الإنفاق العام سنة 2013 يبلغ حوالي 78,685 مليون دولار أمريكي بنسبة 34.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسنة السابقة، ويعود هذا الانخفاض في النفقات العامة إلى انخفاض الإيرادات العامة و المنح من نفس السنة للأسباب المذكورة سابقاً.

4.4. تطور إجمالي الدين العام الخارجي للجزائر:

جدول رقم (02) نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي لدولة الجزائر (2004. 2017) نسبة %

سنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسب	21,82	17,19	5,61	5,60	5,58	4,1	3,4	2,2	1,8	1,5
سنوات	2014	2015	2016	2017						
النسب	1,7	1,2	2,4	2,0						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2009 و 2010 و 2014 و 2018.

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت أعلى نسبة قياسية من إجمالي الدين العام الخارجي سنة 2004 بنسبة قدرت بـ 21.82% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى بقليل من ثاني نسبة من إجمالي الدين العام الخارجي بحوالي 17.19% سنة 2005، في المقابل انخفضت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي بأقل بكثير ابتداء من سنة 2006 مقارنة بالسنتين السابقتين. حيث سجلت نسبة 5.61% إلى الناتج المحلي الإجمالي، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2013 التي سجلت أقل نسبة من إجمالي الدين العام الخارجي قدرت بحوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع المالية خلال هذه السنوات، وسيطرة الحكومة على نفقاتها العامة وضبطها، لكن سجل ارتفاع خلال سنة 2016 و 2017 قدر بنسبة 2,4% و 2,0%.

5. الطريقة والأدوات:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، بالإضافة الى المنهج التحليلي ذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوافق مع مشكلة البحث، خاصة البيانات والإحصائيات الرسمية للجزائر الصادرة عن وزارة المالية، عن التقرير العربي الاقتصادي الموحد، والديوان الوطني للإحصاء التي شملت اقتصاد هذا البلد في فترة محل الدراسة، حيث قسمت الدراسة الى: مفاهيم عامة حول النظام الضريبي والإصلاحات الضريبية في الجزائر (استعراض نظري)، حيث تناولنا فيه تعريف النظام الضريبي أهدافه و أنواعها، ومن تم الإصلاحات الضريبية في الجزائر منذ مطلع التسعينيات. أما الجانب التطبيقي قمنا بتقييم النظام الضريبي بعد الإصلاحات في الجزائر للفترة 2004. 2017، انطلاقا من الإيرادات العامة التي تجمع بين الجباية العادية و الجباية البترولية، و من تم النفقات العامة التي هي عبارة عن جمع بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر وصولا الى الميزانية العامة و هي مقارنة بين الإيرادات و النفقات و هذا كمتغير داخلي ، كما تطرقنا الى تطور إجمالي الدين العام خارجي.

6. تحليل النتائج ومناقشتها:

لم يتمكن النظام الضريبي الجزائري تحقيق الاستقرار مما أدى الى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات بالإضافة الى ذلك صعوبة ذلك النظام، في هذا المجال نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية نذكر منها قانون المالية لسنة 2004 تضمن 52 إجراء ضريبيا، قانون المالية لسنة 2005 تضمن 68 إجراء ضريبيا، القانون المالية لسنة 2006 تضمن 51 إجراء ضريبيا وقانون المالية لسنة 2007 تضمن 72 إجراء ضريبيا... الخ، إلا أن هذه التعديلات تضمنت بعض الاتجاهات الايجابية للنظام والمتمثلة في:

- تخفيض نسبة الاقتطاع العليا للضريبة على الدخل الإجمالي الى 35% ورفع الحد الأدنى المعفى من الإخضاع الى 120.000 دج.
- تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة من أربع معدلات عند التأسيس الى معدلين فقط هما 7% و 17% ومن تم الى 9% و 19% خلال السنوات الأخيرة.
- مراجعة التعريف الجمركية باعتماد ثلاث معدلات أقصاها 30%.
- إلغاء ضريبة الدفع الجزافي.
- تخفيض الرسم على النشاط المني الى 2%.
- إلغاء الازدواج الضريبي بالنسبة للمداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات.
- تبسيط النظام الجزافي للضريبة على الدخل من خلال تعويض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المني بضريبة جزافية وحيدة.

7. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بالنظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية ، تبين لنا الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها النظام الضريبي بعد الإصلاح و ذلك في التحكم على استقرار الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي داخل البلد ، وقدرته على تحقيق التوازن الاقتصادي العام ، و تحقيق أقصى مردودية و التحكم عن طريق ضبط نفقاتها العامة . تميزت الإيرادات العامة في الجزائر بارتفاع متواصل و ذلك من خلال الجباية البترولية و مساهمتها في تمويل هذا الإيراد، فكان ارتفاع الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع الجباية البترولية من خلال ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت أقصى نسبة خلال سنة 2008 التي ارتفعت فيها أسعار النفط مقارنة مع باقي السنوات، غير أن هذه الزيادة في الجباية البترولية لم تستمر بسبب الأوضاع الاقتصادية والأزمات التي تعرض إليها اقتصاد الدول وتأثيرها على الإنتاج النفطي وبالتالي نتج عنه انخفاض أسعار النفط، فكان حتما انخفاض الإيرادات العامة للجزائر وهذا ما يجعلنا نقول أن الاقتصاد الوطني أصبح عرضة للمتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط ، وهو يتأثر مع التفاعلات الاقتصادية العالمية .

أما بخصوص الجباية العادية فتميزت بارتفاع مستمر، حيث الجباية العادية فاقت الجباية البترولية خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، ولكن هذا الارتفاع لم يكن كافي من أجل تغطية النفقات العامة للدولة. إن النتائج التي توصلنا إليها قد تسمح للحكومات بإعادة النظر في سياستها المنتهجة حاليا، وتشمل أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في المستقبل ما يلي:

- ضرورة الإسراع بإعادة هيكلة النظام الضريبي الجزائري، وذلك بالاقصاء على عدد قليل من الضرائب. كأن تفرض ضريبة واحدة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وبمعدل ثابت، وضريبة أخرى غير مباشرة بمعدلات متغيرة تراعى فيها السلع ذات الاستهلاك الواسع مع الإبقاء على ضريبة التجارة الخارجية.
- لابد من البحث على مصادر أخرى للدخل وتركيز المزيد من الاهتمام على القطاع الصناعي والزراعي.
- الرفع من قيمة الاعتمادات المالية المخصصة للنفقات الاجتماعية.
- ضرورة البحث عن إيجاد أوعية ضريبية جديدة من أجل الرفع من الحصيلة الضريبية.

8. قائمة المراجع:

- ولبي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، سطيف، 2012.
- سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2011/2012.
- محمد عباس محرز (2008)، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار الهومة للنشر ط4 الجزائر.
- عادل فليح العلي (2007)، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد، الاردن.
- ناصر مراد (2011) فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- سعد الله داود (2013) الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر. دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع. الجزائر.
- كمال رزيق، مسدود فارس، تقييم إصلاح النظام الجبائي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب - البليدة، 12، 11 ماي 2003.
- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي و تحديات الالفية الثالثة، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب - البليدة ، 12، 11 ماي 2003.
- ناصر مراد ، الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 2 ، 2003.
- المادة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2012 المعدلة بموجب المادة 2 من قانون المالية لسنة 2009.
- المادة 79 من القانون رقم 16-14 مؤرخ في 29 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية رقم 77.
- ناصر مراد ، " تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، كلية العلوم الاقتصادية، سوريا ، العدد الثاني، 2009 .
- المادة 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008.
- وشان احمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الادارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 17، جانفي 2017.

القوانين والمراسيم:

- ج.ج.د.ش ، بدون وزارة، قانون رقم 84. 17 المؤرخ في 08 شوال 1404 الموافق لـ 07 يوليو 1984 ، المتعلق بقوانين المالية (الجريدة الرسمية) العدد 28 .
- قانون رقم 13. 08 المؤرخ في 2013/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2014.
- قوانين المالية لسنوات 2001 الى غاية 2013.

المواقع الالكترونية:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2001 الى غاية 2014
- الديوان الوطني للإحصائيات. مديرية المنشورات. التوزيع التوثيق و الطبع الجزائر www.ons.com
- Statistics and studies from more than 18000 sources www.statista.com